



بيان صحفي  
١٥ فبراير ٢٠١٨

البنك المركزي يقرر تخفيض أسعار العائد بمقدار ١%  
نتيجة للتراجع الملحوظ لمعدلات التضخم

في اجتماع لجنة السياسة النقدية الخميس ١٥ فبراير وبعد رصدتها للتأثيرات الإيجابية لسياساتها النقدية وقراراتها في إطار البرنامج المصري للإصلاح الاقتصادي ، قررت اللجنة تخفيض سعر العائد علي الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بمقدار ١% ليصبح ١٧,٧٥% و ١٨,٧٥% و ١٨,٢٥% على الترتيب. كما تم تخفيض سعر الائتمان والخصم بمقدار ١% ليصبح ١٨,٢٥%.

انتهج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بشكل استباقي ومؤقت من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري والتي تؤثر بشكل مباشر علي المواطن. كما أعلن البنك المركزي في مايو ٢٠١٧ ولأول مرة في تاريخه عن معدل التضخم المستهدف وتوقيت تحقيقه، وهو ١٣% ( $\pm 3\%$ ) في الربع الأخير من ٢٠١٨ ومعدلات احادية بعد ذلك.

وتشير بيانات التضخم الاخيرة الي نجاح السياسة النقدية في احتواء الضغوط التضخمية، حيث سجل التضخم الشهري معدلات منخفضة علي الرغم من تأثرها بارتفاع اسعار بعض السلع والخدمات المحددة ادارياً وبناء عليه، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الاساسية بواقع ١% في المائة. وتري اللجنة ان هذا القرار يتسق مع تحقيق معدلات التضخم المستهدفة واستقرار الأسعار علي المدى المتوسط.

وتجدر الإشارة إلي أن البنك المركزي يري أن الانخفاض في معدلات التضخم تسير في الاتجاه المخطط له منذ ٢٠١٦.

ولقد ساهم تأثير فترة الأساس منذ نوفمبر ٢٠١٧ في تراجع المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي للشهر السادس على التوالي ليسجل ١٧,١% و ١٤,٤% في يناير ٢٠١٨، بعد أن بلغ ذروته عند ٣٣,٠% و ٣٥,٣% في يوليو ٢٠١٧ على الترتيب. وبالتالي، سجل المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي ادني مستوي له منذ اكتوبر وسبتمبر ٢٠١٦ على الترتيب.

وقد ساهمت السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف في تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي للنتائج المحلي، وهو العامل الاساسي في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

استمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع للربع الخامس على التوالي ليسجل ٥,٣% في ديسمبر ٢٠١٧ ومتوسط قدره ٥,٠% خلال ٢٠١٧، وهو الأعلى منذ عام ٢٠١٠. وتزامن ذلك مع انخفاض معدل البطالة الي ١١,٣%، وهو اقل معدل له منذ ديسمبر ٢٠١٠.

ويستطيع المتتبع لسياسات البنك المركزي أن يدرك مدى مساهمة ذلك في مواجهة التبعات السلبية للسنوات العصيبة السابقة والأهم من ذلك أن الاقتصاد المصري انطلق علي الطريق الصحيح مما يبشر بمستقبل أفضل.

وسوف تستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط، الأمر الذي يمثل ركيزة أساسية للسياسة النقدية للحفاظ علي المكتسبات المحققة والقوة الشرائية للمواطن.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)